: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i30.97

TJFPS

ISSUE 30

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

موريتانيا في ظل اعلان الالفية "مساعي الإيفاء ومعوقات الالتزام"

" Mauritania in Light of the Millennium Declaration "Efforts to Fulfill and Obstacles to Commitment"

Dhahir Abdullah Alwan [a]
Emad Salah Abul Razzaq
[a] Tikrit University / College of Political Science
[b] Nahrain University / College of Political Science

م.م ظاهر عبدالله علوان [a] *
أ.د. عماد الشيخ داود [b]
[a] جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية
[b] جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received: 2\9\2022
- Accepted: 25\11\2022
- Available online :31\12\2022

Keywords:
- Mauritania
-Millennium Development Goals
-Development challenges in Mauritania
-Development indicators in Mauritania
- Mauritania's efforts to meet the requirements of the millennium.

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Mauritania has worked to fulfill its commitments to achieve the Millennium Development Goals (2000-2015) through a set of frameworks, including those related to the external level, which is represented by joining international conventions and treaties, including at the internal level, which is related to the harmonization of legislative, legal and strategic frameworks and internal programs for those commitments, but The challenges and on all dimensions (social, economic, political, environmental) that Mauritania went through prevented the fulfillment of those commitments, which negatively affected the development indicators (developmental impact) and showed a stumble in their achievement, which hindered the development process and exacerbated the structural challenges.

*Corresponding Author: Dr. Emad Salah Abul Razzaq, Email: dr.emad@nahrainuniv.edu.iq, Tel: 07709851362, Affiliation: College of Political Science –Nahrain University

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
الاستلام: 2022\09\02
القبول:2022\11\25
النشر :2022\12\31

الكلمات المفتاحية:
- موريتانيا
-اهداف الالفية الانمائية
-تحديات التنمية في موريتانيا
-المؤشرات التنموية في موريتانيا
- مساعي موريتانيا للايفاء بمتطلبات الالفية.

الخلاصة: عملت موريتانيا على الإيفاء بالتزاماتها لتحقيق اهداف الالفية الانمائية (2000–2015) من خلال مجموعة من الأطر، منها ما يتعلق بالمستوى الخارجي والذي يتمثل بالانضمام الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومنها على المستوى الداخلي والذي يتعلق بموائمة الاطر التشريعية والقانونية والاستراتيجية والبرامج الداخلية لتلك الالتزامات، الا ان التحديات وعلى كافة الابعاد (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، البيئية) التي مرت بها موريتانيا حالت دون الإيفاء بتلك الالتزامات، وهو ما انعكس سلبا على مؤشرات التنمية (الأثر التنموي) واظهر تعثرا في تحقيقها الامر الذي أعاق المسيرة التنموية وفاقم من التحديات البنيوية.

المقدمة:

تأتي اهداف الالفية الإنمائية (2000–2015) كاطار تعمل وفقه الدول لتجاوز التحديات التنموية من خلال ثمانية اهداف (القضاء على الفقر المدقع والجوع، توفير التعليم الابتدائي العالمي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض نسبة الوفيات بين الأطفال، تحسين صحة الأم، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، ضمان الاستدامة البيئية، تطوير الشراكات العالمية الهادفة إلى التنمية) والتي تمثل مسار تنمويا شاملا تسعى الدول للوصول اليها عن طريق ادماج هذه الأهداف في سياساتها وبرامجها الداخلية، وهذا ما سعت اليه موريتانيا من خلال الأطر التي عملت عليها محاولة تجاوز التحديات التنموية التي ورثتها من فترة ما قبل الاستقلال.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية الإطار التنموي (اهداف الالفية الإنمائية 2000–2015) والذي يمثل مسارً تنمويا موجها للخطط والبرامج التنموية في موريتانيا.

إشكالية البحث: مرت موريتانيا خلال الالفية بالعديد من التحديات البنيوية وعلى كافة الصعد اعاقت مسارها التنموي، وانطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عدة تساؤلات:

1- ما المساعي التي عملت عليها موريتانيا للايفاء باهداف الالفية الإنمائية (2000-2015) لتجاوز تلك التحديات؟

2- ما التحديات المعيقة لموريتانيا للايفاء بالتزامات اعلان الالفية؟

3- ما مدى التقدم الذي احرزته موريتانيا في تحقيق اهداف الالفية ومدى انعكاس التدخلات التي اتخذتها موريتانيا على مؤشرات التنمية في هذه الحقبة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها "سعت موريتانيا على الإيفاء بالتزامات الالفية من خلال موائمة سياساتها وقوانينها الداخلية وفقا لاهداف الالفية، الا ان التحديات التنموية اعاقت تنفيذ موريتانيا لالتزاماتها وهو ما انعكس على مؤشرات التنمية فيها "

منهج البحث: يتبع الباحث في الإجابة على التساؤلات التي وردت في الإشكالية ولإثبات صحة الفرضية المنهج الوصفي في تتبع الحالة المدروسة "موريتانيا في ظل اعلان الالفية"، وكذلك اتبع المنهج الاحصائي لمعرفة الأثر التنموي التي أحرزته موريتانيا في ظل تلك المرحلة.

هيكلية البحث: ينقسم البحث الى ثلاث مباحث تطرق الأول الى المساعي الموريتانية للايفاء بإعلان الالفية، وتطرق الثاني الى أبرز التحديات التي حالت دون ايفاء موريتانيا بالتزاماتها، اما الثالث فتناول الأثر التنموي الذي حققته موريتانيا من خلال مساعيها لتحقيق تلك الأهداف.

المبحث الأول: المساعي الموريتانية للايفاء بشروط الألفية للإعلان

سعت موريتانيا الى الإيفاء بشروط الالفية من خلال العديد من الأطر منها ما يتعلق بجانب الانضمام الى الاتفاقيات الدولية ومنها ما يتعلق بادماج هذه الاتفاقيات بالاطر الدستورية والقوانين الوطنية، وكذلك الأطر الاستراتيجية وهذا ما سنبينه في هذا المبحث الذي سيقسم الى مطلبين تطرق الأول الى اطر الانضمام الى المعاهدات والاتفاقيات الدولية واطر التشريعات، اما الثاني فتطرق الى الأطر المؤسسية والاستراتيجيات.

المطلب الاول: اطر التشاركية الدولية والتشريعات

يتطلب الإيفاء بالتزام اعلان الالفية الإيفاء بالالتزامات الدولية من خلال المصادقة او الانضمام الى المعاهدات والاتفاقات الدولية ودمج هذه المعاهدات والالتزامات بالقوانين الوطنية وكذلك التأطير التشريعي وهو ما سعت اليه موريتانيا وهذا ما سيبينه هذا المطلب

أولا: اطر الانضمام الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية: فقد انضمت موريتانيا في اطار التشاركية الدولية الى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومنها:

1- الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة **بالحقوق والحريات** فقد انضمت موريتانيا الى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بتأريخ 17/تشرين الثاني 2004، كما انضمت الى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة بتأريخ 10 آيار 2001، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية بتأريخ 23 نيسان 2007، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بتأريخ 22 كانون الثاني 2007 [1].

2- وفيما يخص الاتفاقيات والمعاهدات في **مجال التسيير البيئي** فقد انضمت موريتانيا الى اتفاقية استوكهولم حول الملوثات العضوية المستعصية الموقعة في عام 2001 واتفاقية بازل لمراقبة انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود واتفاقية باماكو حول حظر استيراد النفايات الخطرة ورقابة حركتها عبر الحدود في افريقيا، كما صادقت على الاتفاقية الدولية لحماية النباتات (منظمة الفاو) والاتفاقية الافريقية حول الصحة النباتية

[1] مجلس حقوق الانسان: تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة (15) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان (موريتانيا) (جنيف: الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2010) ص 2.

(الاتحاد الافريقي)، واتفاقية التنوع الحيوي (الأمم المتحدة)، والاتفاقية الدولية لحماية النباتات، وبروتوكول قرطاجنا حول درء مخاطر التقنيات الحيوية (السلامة الحيوية)[2]، كما صادقت موريتانيا على اتفاقية أبيدجان عام 2010 والتي تعتبر اتفاق إطاري قانوني إقليمي يوفر تدخلات للتعاون الوطني والإقليمي في مجال حماية وتثمين المناطق البحرية والشاطئية في منطقة غرب ووسط إفريقيا (بما فيها جنوب إفريقيا، حاليا)[3].

ثانيا الإطار التشريعي والقانوني: لا يكفي الانضمام الى الاتفاقيات والمعاهدات وانما لا بد من موائمة القوانين والتشريعات الوطنية للمعاهدات والاتفاقيات المصدق عليها من قبل موريتانيا، واهم تلك القوانين:

فيما يخص **تحقيق الهدف الخاص بالتعليم** اقرت موريتانيا وفق قانون 2001-054 التعليم الالزامي وقد جاء وفقا لهذا القانون "التعليم الأساسي إلزامي للأطفال من كلا الجنسين والذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 14 سنوات من العمر لمدة الدراسية لا تقل عن 6 سنوات[4].

اما الأطر القانونية المتعلقة **بحقوق الانسان وعدم التمييز** وجد مبدأ المساواة تجسيده في الدستور حيث نصت المادة الأولى من دستور 1991 على ما يلي " تضمن الدولة لكافة المواطنين المساواة امام القانون دون تمييز في الأصل والعرق والجنس والمكانة الاجتماعية"[5]، كما سنت موريتانيا الامر القانوني رقم 015-2006 المنشئ للجنة الوطنية لحقوق الانسان والمحدد لمهامها والتي من بينها متابعة مدى مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الانسان، كما سنت موريتانيا القانون 2003/025 بشأن قمع الاتجار بالاشخاص، كما تم اعتماد قانون تجريم الرق وقمع ممارسته في 2007 لكن هذا القانون تم الغاؤه ليحل محله قانون 2015[6]

---

[2] وزارة البيئة والتنمية المستدامة: الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة 2000 (نواكشوط: الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2000) ص 22.

[3] وزارة البيئة والتنمية المستدامة (قسم الاتفاقيات): اتفاقية ابيدجان، متاح على الرابط:
http://www.environnement.gov.mr/ar/index.php/reglementation/conventions-int -d-abidjan تأريخ الاطلاع 2022/6/22.

[4] الجمهورية الإسلامية الموريتانية: النظام القانوني للجمهورية الإسلامية الموريتانية، متاح على الرابط:
http://www.arabwomenlegal-emap.org/DocArablegislation/LCP%20MAURITANIA_ar_2016.pdf تأريخ الاطلاع 2022/6/22.

[5] الجمهورية الإسلامية الموريتانية: المادة الأولى من الدستور، متاح على الرابط:
https://menarights.org/sites/default/files/2016-11/MRT_Constitution_AR_0.pdf تأريخ الاطلاع 2022/6/22.

[6] محمد المختار ولد بلاتي: جريمة الرق في القانون الموريتاني بين المبادئ الدستورية والقوانين المجرمة للاستعباد (الجزائر: مجلة دراسات في حقوق الانسان، العدد 2، 2021) ص 18.

وفيما يتعلق بالأطر القانونية الخاصة **باستدامة البيئة** سنت موريتانيا العديد من القوانين الخاصة بذلك منها قانون البيئة رقم 2000–045 والذي يهدف الى وضع المبادئ العامة التي يجب ان ترتكز عليها السياسة الوطنية في مجال حماية البيئة وتكون كذلك أداة للتوفيق بين ضرورات البيئة ومتطلبات تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة، وقانون المياه، والمدونة الرعوية ويهدف هذا القانون إلى تحديد مفاهيم ومبادئ الإدارة الرشيدة للفضاء الرعوي وتحديد القواعد الدقيقة التي يجب أن تحكم جميع جوانب النشاط الرعوي بما يضمن الحفاظ على الرعي وتعزيزه في إطار تطور متناغم للتنمية الريفية، مدونة الغابات، مرسوم دراسة التأثير البيئي 2004، ومرسوم رقم 2012–157 يتعلق بحظر استيراد وصناعة وتسويق واستخدام الاكياس والاغلفة البلاستيكية المرنة، ومرسوم دراسة التأثير البيئي 2007، ومرسوم يتضمن النظام الأساسي الخاص باسلاك المياه والغابات والقنص[7]

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وبعد عملية التحول في عام 2005 نفذت إصلاحات هما منها ما يضمن تمثيلا للنساء بنسبة 20% كحد ادنى داخل اللوائح الانتخابية المحلية والتشريعية ويأتي هذا القرار لتحسين التمثيل السياسي للمرأة، كما تم إقرار البرلمان سنة 2001 لمدونة الأحوال الشخصية التي مكنت من سد الفراغ القانوني الناجم عن غياب مدونة للأسرة، كما مكنت من تعزيز الوضعية الاجتماعية القانونية للنساء ذلك أن هذه المدونة تُدمج العديد من مقتضيات المعاهدة الدولية المتعلقة بمحاربة كافة أشكال التمييز ضد النساء، كما تم اصدار (الامر القانوني المعدل في عام 2006) الذي يحق فيه للمرأة الترشح لرئاسة الجمهورية ولعضوية الجمعية الوطنية (الامر القانوني 2006–033)، ولعضوية مجلس الشيوخ (الامر القانوني 2006–028) والمجالس البلدية (الامر القانوني 2006–026)[8]

المطلب الثاني: الاطار المؤسسي والاستراتيجي

عملت موريتانيا على التأطير المؤسسي للايفاء بالتزام اعلان الالفية من خلال استحداث العديد من المؤسسات بما يتناسب مع اهداف الالفية وكذلك عملت على اعداد استراتيجيات للعمل على تحقيق اهداف

[7] الجمهورية الإسلامية الموريتانية: وزارة البيئة والتنمية المستدامة (القوانين والمراسيم)، متاح على الرابط:
#http://www.environnement.gov.mr/ar/index.php/reglementation/lois تأريخ الاطلاع 2022/6/22.

[8] الأمم المتحدة: اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة) الردود على قائمة القضايا والاسئلة المطروحة لغرض النظر في التقرير الاولي لموريتانيا (نيويورك: 2007) ص 2.

الالفية وبما يتناسب مع الخطط والاطر التي عملت بها الدولة، وسيتطرق هذا المطلب الى اهم تلك الأطر المؤسسية والاستراتيجية.:

أولا: الأطر المؤسسية: عملت موريتانيا على استحداث العديد من المؤسسات في ظل الإيفاء باهداف الالفية، وشملت مجالات عديدة منها الجانب الاجتماعي والبيئي، **ففي جانب الحد من عدم المساواة وحقوق الانسان** فقد تم انشاء مؤسسة "كتابة الدولة المكلفة بشؤون المرأة وهي هيكل حكومي حدد المرسوم 005-2005 صلاحيات هذه المؤسسة اذ عهد اليها بكفالة النهوض بالمرأة ومشاركتها الكاملة في اتخاذ القرارات وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك تعزيز حماية الاسرة وحقوق الطفل ورفاهه، وتتاح لكتابة الدولة المكلفة بشؤون المرأة هياكل لا مركزية أو هياكل تنسيق إقليمية (هيكل في كل ولاية)، وفرق تدريب متنقلة ومركز للتدريب في مجال النهوض بالمرأة، ومركز لتدريب المدربين في مجال تعليم الطفل، مركز للتوثيق والمعلومات بشأن المرأة والطفل، وقد حولت موريتانيا سكرتاريا الدولة لشؤون المرأة عام 2007 الى وزارة الشؤون الاجتماعية للطفولة والاسرة وهناك اطراف ساندة لعمل الوزارة كالمجموعة الوطنية لمتابعة قضايا النوع الاجتماعي والشبكة الموريتانية للنساء الوزيرات والبرلمانيات واللجنة الوطنية لمكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ومركز تدريب المرأة والطفولة[9].

وقد عززت الحكومة الموريتانية الإطار المؤسسي القائم، من خلال (إنشاء المجلس الأعلى للإفتاء والمظالم (2012)، إنشاء الوكالة الوطنية التضامن، لمكافحة مخلفات الاسترقاق وللدمج ومكافحة الفقر في (2013)، إنشاء محكمة خاصة بجرائم الاستقرار (2013)، تنظيم يوم المصالحة الوطنية بكيهيدي 25 مارس 2009، إنشاء لجنة لتصفية الإرث الإنساني، تنفيذ برنامج القضاء على مخلفات الاسترقاق (2009)، تنفيذ برنامج الوقاية من النزاعات)[10].

وفيما يتعلق **بهدف التقليل من الفقر** تم انشاء اطار مؤسسي للتشغيل **الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب** في عام 2005 وتستهدف الخريجين العاطلين عن العمل، والشباب غير المهرة، والمتقاعدين،

---

[9] الأمم المتحدة: اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة)، مصدر سبق ذكره، ص 4-5.

[10] الجمهورية الإسلامية الموريتانية: مفوضية حقوق الانسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني (إنجازات المفوضية)، متاح على الرابط: http://www.cdhah.gov.mr/ar/index.php/ar/2015-06-13-17-09-31/12-2015-04-11-12-14- 19 تأريخ الاطلاع 2022/6/22.

والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، ويكون عملها على مجالات (تسهيل العمل الحر من خلال المشاريع الصغيرة مع دعم محدود لربط التدريب الفني بالتوظيف الذاتي للمهن المهنية وريادة الأعمال النسائية، تسجيل الباحثين عن عمل مع دعم محدود للوساطة والتدريب، دورات تدريبية محدودة للمهن المهنية، رصد وتقييم البرامج والمشاريع)[11].

وفيما يخص **بالحماية الاجتماعية للفئات الهشة** أنشأت موريتانيا العديد من الأطر المؤسسية لذلك منها الصندوق الوطني للضمان الصحي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمجلس الوطني لتطوير التغذية 2010 ويعمل هذا المجلس وفقا لخمس ميادين (تشجيع الرضاعة الطبيعية الحصرية والتغذية التكميلية، زيادة المكونات المغذية، تحسين مستوى معالجة الاسهال ومراقبة الطفيليات، تحسين معالجة سوء التغذية الحاد الخطير والعادي، الرفع من مستوى الامن الغذائي للاسر)[12].

وفيما يتعلق بالاطر المؤسسية الخاصة **باستدامة البيئة** فتم انشاء المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة وهو جزء من تشكيلات وزارة البيئة والتنمية المستدامة مكلف بالتخطيط والتنسيق والمتابعة لانشطة تسيير البيئة في سبيل التنمية المستدامة وفي هذا الاطار فانه يقترح على الحكومة كل توصية تفيد في المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها اعتمادا على الآراء العلمية الأكثر تأهيلا وادماجا للبعد البيئي في السياسة التنموية في البلد[13]

ثانيا: اطار الاستراتيجيات: عملت موريتانيا على رسم العديد من الاستراتيجيات للايفاء بمتطلبات اعلان الالفية الثمانية ومن اهم الاستراتيجيات هي:

1- **الاطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2001-2015:** أصدرت الحكومة الموريتانية القانون التوجيهي رقم 050-2001 والذي يحدد الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر والذي أعدتها الإدارة وبالتعاون مع المجتمع المدني والمانحين والذي جاء في نطاق مبادرة تخفيض الدين عن البلدان الفقيرة للحد من الفقر ضمن استراتيجية تنموية اقتصادية طويلة المدى، ويعتمد هذا الاطار على أربعة محاور هي (تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، ربطها بشكل وثيق بمحيط الفقراء، تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الاجتماعية

[11] (Washington: World Bank Group: Mauritania transforming The Jobs Trajectory For Vulnerable Youth 2017) p:33.

[12] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية: الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية: (نواكشوط: لجنة الاشراف على الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، 2013) ص 37.

[13] الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد 1270، 2012، ص 666.

الأساسية، ترقية التنمية المؤسسية والحكم الرشيد)[14]، وتمتد هذه الاستراتيجية على افقين: على المدى الطويل (2010–2015) وخلال هذا المدى تسعى الاستراتيجية الى خلق ديناميكية جديدة في القطاع الخاص ناتجة عن الإصلاحات الهيكلية وإعادة تركيز جهد الدولة على مهماتها الأساسية، وعلى المدى المتوسط (2000 – 2005) وخلال هذا المدى تسعى الاستراتيجية الى انجاز مجموعة منسجمة من سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعميق الإصلاحات الهيكلية وبرامج الاستثمار[15].

2- **خطة العمل الوطنية التي اعتمدت عام 2003** والتي تهدف الى تزويد موريتانيا باطار مرجعي وتشاوري يتيح تنسيق برامج تعزيز وحماية حقوق الانسان وتوطيد سيادة القانون والاليات الدستورية التي تدعم تكريس حقوق الانسان[16].

3- **الخطة الوطنية للتنمية الصحية 2012–2020** تتماشى هذه الاستراتيجية مع الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، والإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (2011–2015)، والسياسة الصحية الوطنية (2006 – 2015) وخطة الأمم المتحدة الإطارية للمساعدة الإنمائية (2012–2016)، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مواجهة تحديات الوضع الصحي في موريتانيا وتتكون من مرحلتين الأولى (2012–2015) والثانية (2016–2020)، وجاءت هذه الاستراتيجية نتيجة لعملية تشاركية طويلة تشمل جميع الجهات الفاعلة في القطاع ، الحكومية والخاصة أو من المجتمع المدني[17].

4- الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على المناطق الرطبة في موريتانيا (2014): تهدف هذه الاستراتيجية الى حفظ واستعادة واستغلال التنوع البيولوجي باستدامة في هذه المنظومات البيئية المهددة، مع هاجس تحسين ظروف وإطار معيشة السكان المحليين في أفق للتنمية المستديمة، وتندرج هذه الاستراتيجية في اطار السياسات الوطنية القطاعية فهي تنسجم وتتكامل مع سياسات **(الاطار الاستراتيجي الثالث لمكافحة الفقر (خطة العمل 2011–2015)** اذ يجب ان تجد خطة العمل الجديدة هذه تطبيقا خاصا في استراتيجية

---

[14] محمد احيد ولد اسلم: **الفقر في مدينة نواكشوط (دراسة تحليلية)** (القاهرة: مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 53–54، 2011) ص 52.

[15] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية: الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر خطة العمل 2011-2015 (نواكشوط: 2010) ص 10-12.

[16] الجمعية العامة للأمم المتحدة: تقرير المقرر الخاص المعني بالاشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري: بعثة المقرر الخاص الى موريتانيا (نيويورك: مجلس حقوق الانسان، 2009) ص 11.

[17] وزارة الصحة الموريتانية: الخطة الوطنية للتنمية الصحية 2012–2020 (نواكشوط: 2011) ص 7.

المحافظة على المناطق الرطبة ، **وخطة العمل الوطنية الثانية من اجل البيئة (2012–2016) والقانون رقم 2000 – 045** المتضمن مدونة البيئة والذي يحدد التدخلات البيئية التي تنطبق بالضرورة على جميع المنظومات البيئية، **وسياسة التهيئة الترابية** (التنمية الإقليمية) واللامركزية، خصوصا الأمر القانوني 289/87 المنشئ للبلديات، و**خطة العمل الوطنية للتأقلم في موريتانيا** (2004)، و**سياسة التهيئة والتسيير المندمج للموارد المائية** والتي تهدف الى إرساء إطار مناسب للتسيير المندمج والمستديم والمنصف للموارد المائية وبنيتها التحتية، من أجل المساهمة في تخفيض الفقر وفي التنمية المستديمة[18].

5- **الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية:** تهدف هذه الاستراتيجية الى (المساهمة في محاربة عدم الامن الغذائي، تقليص العوائق المرتبطة بالنفاذ الى الخدمات الصحية والتعليم، تقوية الامن الاجتماعي وترقية العمل والتشغيل، تحسين الأطار المعيشي من خلال النفاذ العادل الى البنى التحتية الاجتماعية الأساسية، تطوير برامج المساعدة الاجتماعية وترقية المجموعات الهشة)[19]

6- **السياسة الوطنية للشباب 2004:** وهي تسعى الى الاستجابة لاحتياجات وتطلعات الشباب والى تجنيد الأجيال الشابة (12–30 سنة) حتى تشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتهدف الى (تحسين نفاذ الشباب الى الشغل ودمجهم المهني ومحاربة البطالة في صفوفهم، زيادة نسبة نفاذ الشباب الى التربية، إقامة مناخ تربوي والاستفادة من الفرص التي توفرها التكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال)[20]

المبحث الثاني: التحديات التنموية التي تعيق تنفيذ الإعلان

لكل مسيرة تنموية هنالك العديد من التحديات المعيقة لها والتي تحول دون اكتمالها في بعض الأحيان، وهكذا الحال في المسيرة التنموية الموريتانية فهنالك العديد من التحديات التي تسببت في تعثر مسيرة التنمية

[18] وزارة البيئة والتنمية المستدامة: **الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على المناطق الرطبة في موريتانيا** (نواكشوط: الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2014) ص 7.

[19] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية: الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية: (نواكشوط: لجنة الاشراف على الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، 2013) ص 25.

[20] الجمهورية الإسلامية الموريتانية: تقويم تنفيذ موريتانيا لتوصيات برنامج عمل بيجينك (نواكشوط: كتابة الدولة لشؤون المرأة، 2004) ص 23.

فيها واعاقت الإيفاء بمتطلبات اعلان الالفية وانقسمت هذه المعوقات الى (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، بيئية) وهذا ما سيتم تبيانه في هذا المبحث بشكل موجز.

المطلب الأول: التحديات الاجتماعية والسياسية

هنالك العديد من التحديات الاجتماعية والسياسية التي تحول دون الإيفاء بشروط اعلان الالفية وسيقتصر هذا المطلب على بيان بعض من هذه التحديات والتي ستقسم الى التحديات الاجتماعية وسيقتصر على تحدي التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين، اما التحديات السياسية فستقتصر على تحدي الحوكمة، وضعف الحياة الدستورية، وهشاشة البنية الحزبية.

أولا: التحديات الاجتماعية: واجه اعلان الالفية العديد من التحديات الاجتماعية في موريتانيا والتي اعاقت تنفيذ الأهداف كون الوسط الاجتماعي يعد ركيزة أساسية يستهدفها اعلان الالفية وتجري العمليات التنموية فيها ومن هذه التحديات هي:

1- **تحدي التعليم:** يعاني قطاع التعليم من عدة تحديات منها ضعف المؤهلات التدريسية لدى الطواقم التربوية ومحدودية التمويل ونقص مرافق التعليم قبل المدرسي وعدم كفاية المواد التربوية، وتحدي التصورات المتباينة لفوائد التعليم لا سيما بالنظر إلى نقص فرص العمل الامر الذي يدفع الطلبة الى التسرب من الدراسة بفرص محدودة من حيث التدريب المهني أو التعليم البديل الذي يمكن أن يمنحهم شهادة أو دبلوم[21].

يضاف الى التحديات التي ذكرت تحديا اخر متمثلا بالحصة المخصصة للتعليم في موريتانيا من الناتج المحلي الإجمالي بين 2.5 و3.5 % بين عامي 1999 و2013، قبل أن يتراجع إلى 2.63 في المائة في عام 2016 وهو الحد الأدنى من المعايير الدولية المقبولة (أي 6٪ من إجمالي الناتج المحلي و20٪ من الإنفاق العام)، كما أنها أقل بكثير من البلدان المجاورة مثل السنغال التي تخصص أكثر من 7 % من ناتجها المحلي الإجمالي وأكثر من 20 % من إنفاقها العام للتعليم منذ 2013 أو المغرب الذي يزيد عن 5% من إجمالي الناتج المحلي[22].

---

[21] اليونسيف، تقرير واقع الصحة في موريتانيا 2019، متاح على الرابط:
https://www.unicef.org/mauritania/media/1301/file/Fact%20Sheet%20Mauritania%20EN.pdf تأريخ الاطلاع 2022/6/19.

[22] Human Rights Committee: The violation of the right to education in Mauritania following the sale of public school lands, Mauritania Review - July 2019,

شكل (1) الأنفاق على التعليم 2006–2016

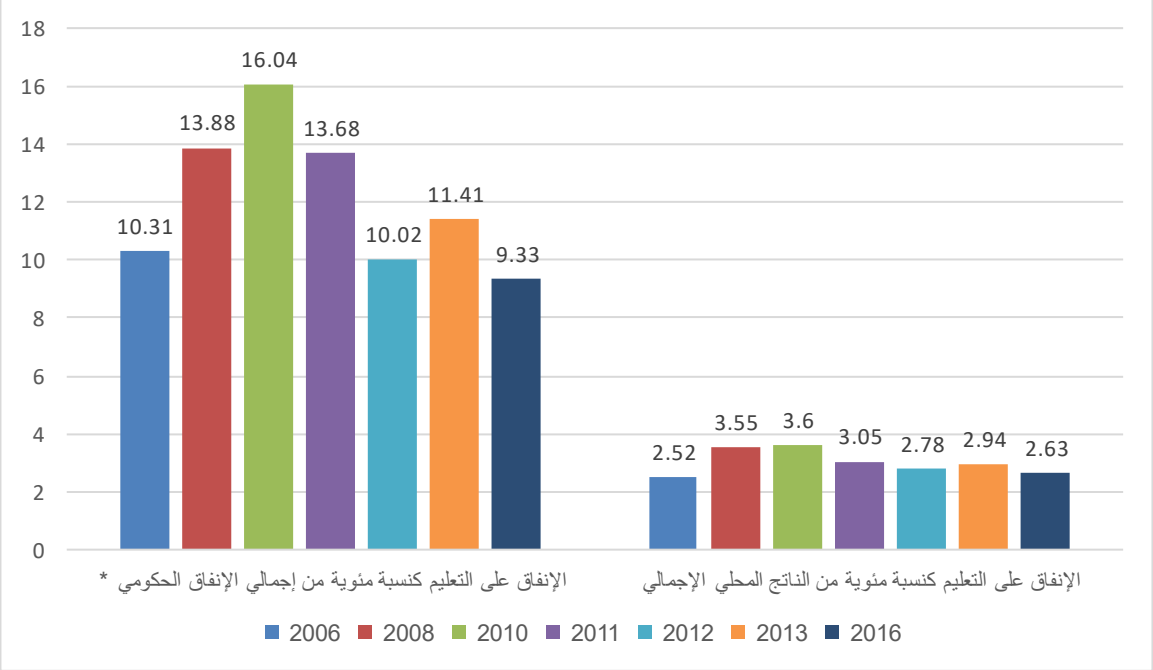

الشكل من اعداد الباحث اعتماد على: البنك الدولي: مشروع دعم قطاع التعليم الأساسي في موريتانيا: تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج (واشنطن: 2019) ص 68.

يظهر الشكل البياني ارتفاع بنسبة الانفاق بين عامي 2006 الى 2010 الا النسبة انخفضت بعد عام 2011 في كلا المؤشرين، وان متوسط الإنفاق على التعليم كحصة من إجمالي الإنفاق الحكومي وحصة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة نفسها لا تفي بالمعيار القياسي للشراكات العالمية من أجل التعليم (GPE) التي توصي بأن يمثل إنفاق الدولة على التعليم ما لا يقل عن 15–20 في المائة من إجمالي الإنفاق العام و 4–6 في المائة من إجمالي الإنفاق العام[23].

2- **القطاع الصحي:** في الواقع يعاني القطاع الصحي الموريتاني العديد من التحديات أهمها هي إمكانية الوصول الى المياه النظيفة اذا ان 64٪ فقط من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة وثلاثة من كل عشرة أشخاص ليس لديهم مراحيض ويمارسون التغوط في العراء (لا يزال 39٪ من السكان يمارسون التغوط في العراء) وأكثر من 50٪ من المراكز الصحية و 70٪ من المدارس ليس لديها إمكانية الوصول

https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/MRT/INT_CCPR_CSS_MRT_35109_E.pdf , p2.

[23] البنك الدولي: مشروع دعم قطاع التعليم الأساسي في موريتانيا: تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج (واشنطن: 2019) ص 68.

إلى المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي، وهو مؤشر على حالة الخدمات الموجودة لرعاية الأطفال وتعليمهم، كما ان هنالك تحدي وفيات الأطفال حديثي الولادة والامهات، وسوء التغذية الحاد، والحصول على مياه الشرب، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال، كما ان سوء التغذية الحاد لا يزال مصدر قلق كبير والسبب في ذلك يعود الى العديد من العقبات الاجتماعية والثقافية التي تعيق ممارسات التغذية الجيدة للرضع وصغار الأطفال، كما ان هناك عقبات أخرى مثل الافتقار إلى الموظفين المؤهلين في المناطق الريفية، ونقص الأدوية الأساسية، وعدم كفاية إدارة أمراض الطفولة[24]، كذلك ضعف حوكمة وأداء النظام الصحي نتيجة للمركزية المفرطة ، وتجزئة النظام ، ونقص تنسيق البرامج ، وضعف الكفاءة من حيث تخصيص الموارد ونقص الكفاءات الفنية[25]

3- **المساواة بين الجنسين:** على الرغم من هذا الدستور وتنفيذ سلسلة من السياسات والاستراتيجيات الوطنية غير التمييزية ، لوحظ أنه من الناحية العملية استمرار الاختلالات الخطيرة بين الجنسين على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتي تشكل عقبة أمام الجهود المبذولة لتحقيق الرؤية التنموية واهم هذه الاختلالات هي ضعف فهم المقاربة الجنسانية، ووجود ثقافة غير تشاركية فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني، وضعف وعدم كفاية الموارد المالية، مما يؤثر بشكل مباشر على مستويات ونوعية الموظفين ونطاق الأنشطة[26].

كما ان هنالك معوقات اجتماعية وثقافية ومؤسسية وسياسية للمرأة، فعلى المستوى الاجتماعي والثقافي ضعف الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والتحيزات الاجتماعية، والأمية، والجهل بالحقوق التي يمنحها القانون، والخضوع لتقاليد اجتماعية عميقة الجذور والتعرض لضغط ثقافي قوي من الممارسات التقليدية الضارة، وفيما يتعلق بالمستوى المؤسسي يتمثل بعدم كفاية دمج البعد الجنساني في مختلف القطاعات على مستوى سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها القطاعية، عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة والتنسيق والحوار حول قضايا النوع الاجتماعي على المستوى الوطني، اما على المستوى السياسي،

---

[24] اليونيسيف: تقرير موريتانيا (آمال وتحديات) (نواكشوط: الأمم المتحدة، 2019) ص 9-12.

[25] Kirsten Accoe: Action research and health system strengthening: the case of the health sector support programme in Mauritania, West Africa, https://health-policy-systems.biomedcentral.com/track/pdf/10.1186/s12961-020-0531-1.pdf , 22/6/2022.

[26] وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة: الإستراتيجية الوطنية لإضفاء الطابع المؤسسي على النوع الاجتماعي (نواكشوط: 2015) ص 4.

فهنالك قيود هيكلية مثل عدم الامتثال للحصة وقصرها على المناصب الانتخابية، باستثناء الإدارة، والتصورات السلبية للمشاركة السياسية؛ عدم كفاية الوعي بالمساواة بين الجنسين، والمقاومة القوية للأحزاب السياسية لترشيحها[27].

ثانيا: التحديات السياسية: هنالك العديد من التحديات السياسية التي تعاني منها موريتانيا والتي تعيق تنفيذ اعلان الالفية منها:

1- **تحدي الحوكمة:** ان عدم تجذر الحوكمة في المورث التأريخي الموريتاني اوجد تحديا بنيويا طويل الأمد حال دون تحقيق النمو الشامل والرفاه المشترك والمستدام، وهو ما عرقل بناء نظام حكم تعددي حديث وانشاء مؤسسات حكومية معاصرة، فنفوذ الروابط الفرعية (القبلية) في مساعي انشاء الدولة الحديثة حال دون مأسسة الدولة، بل اضفى الطابع المؤسسي على الامتيازات السياسية (شرعنة الامتيازات السياسية) فسيطرت روابط الولاء والتبعية غير النظامية العميقة على النظم السياسية والإدارية النظامية وغالبا ما كانت توزع الثروة على مجموعة مستفيدين يتم اختيارهم بحسب العرق او القبيلة او المركز، في حين ان زعماء القبائل الموالية كانوا يحصلون على مناصب في الحكومة والقطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تتيح لهم إمكانية الوصول الى الموارد العامة لاستجلاب دوائرهم الانتخابية[28]

2- **ضعف الديمقراطية الدستورية:** يعتبر غياب العقيدة الدستورية تحديا متكررًا للتنمية الموريتانية التي يبدو أنها تنبع من مقاربة رسمية وليست قناعة سياسية فمنذ قيام الجمهورية الثالثة التي أرساها دستور عام 1991، شهدت البلاد عدة محاولات انقلابية، نجحت اثنتان منها فالأول هو انقلاب 3 أغسطس 2005 الذي أطاح برئيس منتخب على الرغم من أن طول عمره في السلطة (لمدة 20 عاما)، بعد هذا الانقلاب، حكم المجلس العسكري للديمقراطية والعدالة البلاد 'دستورياً' لفترة انتقالية قبل تسليم السلطة لرئيس مدني تم انتخابه ديمقراطياً بطريقة حرة وشفافة وفق مراقبين محليين ودوليين الا انه لم يدم طويلا فوقع الانقلاب الثاني في 6 آب 2008، لذا يلاحظ إن السهولة التي نجح بها الانقلابيون في قلب الشرعية الدستورية طرحت مشكلة ترسيخ الديمقراطية في وعي الجماهير، التي تلتزم بشكل شبه منهجي بأطروحات الجيش في مواجهة

[27] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقييم تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز المساواة بين الجنسين (نيويورك: 2020) ص 6.

[28] البنك الدولي: تحويل التحديات إلى فرص من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الرفاه المشترك (دراسة تشخيصية منهجي عن موريتانيا) (واشنطن: 2017) ص 16.

ضعف معارضة الطبقة السياسية وهكذا يبدو أن الديمقراطية الدستورية لا يمكن أن تبقى إلا في مرحلة الوهم طالما لم يتم توضيح العلاقة بين المدنيين والعسكريين وإعادة تشكيلها وفقًا للمعايير المعمول بها في الدول المعاصرة[29].

3- **بنية الحياة الحزبية الموريتانية:** تؤدي الأحزاب السياسية أدوار عديدة في التنمية فهي فاعل مؤثر في رسم السياسات العامة التنموية ومتابعة تنفيذها وتقييمها، الا ان أدوارها في التنمية تعتمد على بنيتها الداخلية ومدى تماسكها وكذلك على اطارها الفكري، ووفقا لهذا السياق فان الأحزاب السياسية الموريتانية تعاني من عدة إشكاليات في بنيتها الداخلية على الرغم من انها عرفت التعددية الحزبية قبل التحول الديمقراطي وبعده الا ان التعددية لم تنعكس اثارها على الأدوار التنموية المناطه بها ويعود السبب في ذلك الى ضعف اطارها الفكري والتنظيمي وغياب المشروع التنموي نتيجة لغياب البرمجة والتخطيط، وخضوعها للانتماءات الفرعية، وكذلك حالة عدم التوازن الحزبي والفشل في التعبير وبلورة المصالح والبرامج التنموية، كل ذلك جعل من الأحزاب السياسية الموريتانية معوقا للتنمية[30].

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والبيئية

هنالك العديد من التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجهها موريتانيا للايفاء بشروط اعلان الالفية والتي حددت المسار التنموي فيها، وسيقتصر هذا المبحث على ذكر بعض منها والتي تشكل معوقا أساسيا للتنمية في موريتانيا.

أولا: التحديات الاقتصادية: يشكل الاقتصاد الركيزة المادية الأساسية في كل مسيرة تنموية، الامر الذي يجعل منه أساسا تستند عليه أي خطط او استراتيجيات او اهداف تنموية، لذا فان الهشاشة التي تصيب هياكله تشكل تحديا للمسيرة التنموية وهذا ما يعاني منه الاقتصاد الموريتاني والذي شكلت هذه التحديات عائقا للايفاء باهداف الالفية، ومن هذه التحديات الاقتصادية هي:

1- **الاقتصاد احادي القطاع (الاقتصاد الريعي)** ان اعتماد موريتانيا الكبير على الصناعات الاستخراجية قد ساهم في الحد من الفقر وبشكل محدود، الا ان هذا الاتجاه لم يدعم بشكل كاف خلق فرص العمل

[29] شيخ عبدالله: تقرير دولة الحكم في غرب افريقيا: موريتانيا (نيجيريا: مشروع مرقبة الحوكمة في غرب افريقيا، 2011) ص 17.

[30] محمد الداه حمود الشيخ: معوقات التحول الديمقراطي في موريتانيا (1991-2014) (القاهرة: أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017) ص 109.

وهو المحرك للحد من الفقر على المدى الطويل، فلا يزال اقتصاد موريتانيا يعتمد بشكل كبير على الصناعات الاستخراجية التي تمثل 25 % من الناتج المحلي الإجمالي و 82 % من جميع الصادرات و 23 % من الإيرادات المالية ونتيجة لذلك تظل موريتانيا من بين البلدان الافريقية التي تعاني من هشاشة الاقتصاد بسبب اعتمادها على صادرات الطاقة وشروط التبادل التجاري، ونتيجة للاعتمادية على الصناعات الاستخراجية وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات الاسعار[31]، الامر الذي تسبب في انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي فبين عامي 2000–2010 و 2011–2016 انخفضت مساهمة هذا القطاع بمقدار 7.3 نقطة على الرغم من ان الزراعة ما تزال تهيمن على نصف العمالة في موريتانيا، وكذلك انخفضت مساهمة الصناعات التحويلية في الفترة ذاتها في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.7 نقطة، بينما زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ذاتها بمقدار 2.2 نقطة[32].

شكل (2) الحصة المتوسطة القطاعية للقيمة المضافة من الناتج المحلي الاجمالي في موريتانيا (%)

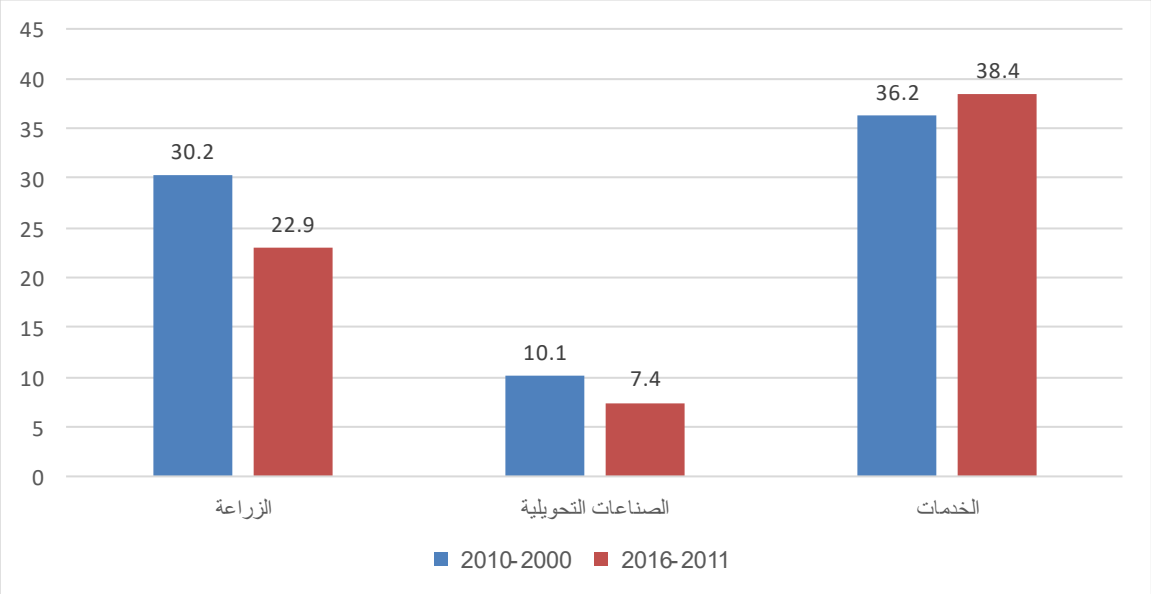

[31] World Bank Group: **Mauritania Transforming the Jobs Trajectory for Vulnerable Youth Authorized (**Washington: 2017) p9

[32] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا): تنفيذ برنامج العمل الخاص بالبلدان العربية الأقل نموا للعقد 2011–2020 (بيروت: الأمم المتحدة، 2018) ص 8.

الشكل البياني من تصميم الباحث اعتماد على الشرح أعلاه.

يظهر الشكل البياني أعلاه مدى الانخفاض في القيمة المضافة لقطاع (الصناعات التحويلية والزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي الامر الذي يجعل من الاقتصاد هشا معرضا لتذبذب الأسعار والصدمات الخارجية، كما ان الاعتمادية على الصناعات الاستخراجية وقلة النمو في القطاعات الاخرى اثر على جودة الوظائف وخلق فرص العمل، والذي بدوره اثر في الوصول إلى التمويل بين الشباب والشركات الصغيرة وهو ما أعاق العديد من الشباب للوصول الى فرص العمل المتاحة في سوق العمل[33].

2- **البطالة:** ان هشاشة النظام الاقتصادي الاقتصاد (الأحادي القطاع) وضعف مساهمة القطاعات الأخرى اعاق وكما ذكر أعلاه الشباب من الوصول والحصول على فرص عمل، كما ان ضعف المنظومة التربوية، وغياب الرؤية الواضحة في ما يتعلق بسياسات التشغيل كضعف مكونة التكوين المهني وعدم ملاءمة التكوين مع سوق العمل، إضافة الى العقلية البدوية والمتجذرة حتى لدى ساكنة المدن الكبرى والذي تذم العمل بالاجر من الأسباب التي أدت إلى تعزيز البطالة المقنعة داخل المنظومة العمالية وهو ما يعتبر خصوصية موريتانية من دون أن يكون قاعدة اقتصادية، وتؤثر البطالة بشكل خاص على النساء والشباب الذين يسجلون أعلى معدلات (الرجال: 9.92٪ مقابل 19.28٪ للنساء ؛ وفقًا للفئات العمرية: 21.01٪ بين 14–34 عامًا مقابل 3.44٪ بين 35–64 عامًا) التفاوتات مرتفعة (كان مؤشر جيني 0.34 في عام 2014)[34].

شكل رقم (3) معدل البطالة اجمالي الشباب (% من القوى العاملة في الفئة العمرية 15–24 عاما في موريتانيا

[33] World Bank Group: **Mauritania Transforming the Jobs Trajectory for Vulnerable Youth Authorized**, (Washington: 2017), p 40.

[34] محمد احيد ولد اسلم: البطالة في موريتانيا: آليات الحل (القاهرة: مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 72–73، 2016) ص 165.

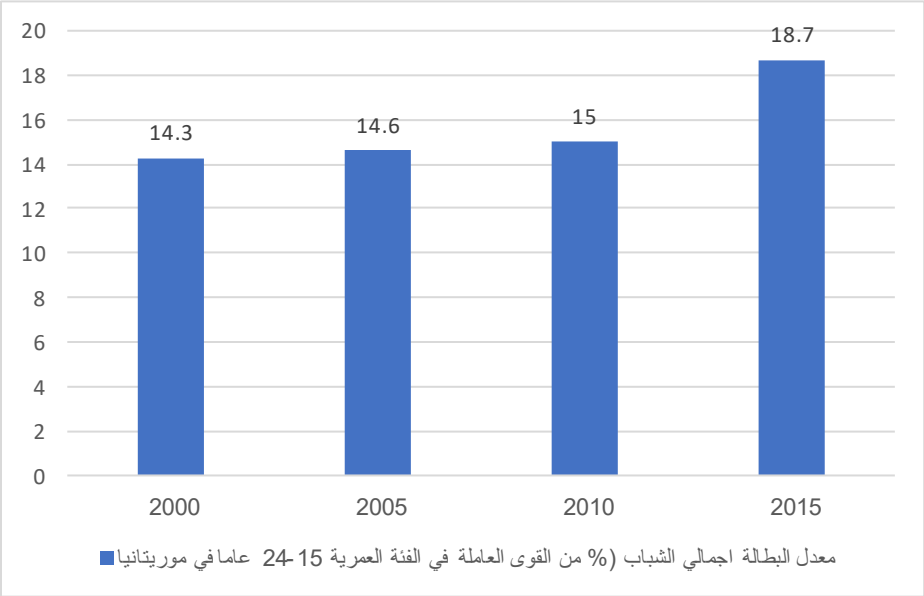

الشكل من اعداد الباحث استناد الى البنك الدولي: معدل البطالة، اجمالي الشباب (% من القوى العاملة في الفئة العملية 15-24 عاما) في موريتانيا، متاح على الرابط: https://donnees.banquemondiale.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?locations=MR تأريخ الاطلاع 2022/6/22.

3- **ارتفاع الدين الخارجي:** زادت نسبة الدين العام الخارجي لموريتانيا في العام 2012 بما يقارب17.1% عن المسجل في العام 2011 ومقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فقد وصلت نسبته في العام 2012 الى 74.9 حسب تقرير 2012 بعد ان كان لا يتجاوز 60.8% في العام 2011، وقياسا الى الناتج المحلي فان مخزون الدين الخارجي قد انتقل من 78.1% عام الى 79.6% عام 2013 هذه النسبة التي تقارب 100% من الناتج الداخلي الخام تعتبر مرتفعة جدا، وتعاني موريتانيا من مجموعة من القروض غير ميسرة من اجل تمويل النفقات الرئيسية للاستثمار[35].

ثانيا: التحديات البيئية: ويتمثل بالتغير المناخي اذ شهدت موريتانيا تباينًا موسميًا وسنويًا قويًا في هطول الأمطار بالإضافة إلى حالات الجفاف المتكررة ، وكلها تمثل قيودًا رئيسية على الإنتاج الزراعي، كما تعرضت البلاد لجفاف متكرر في السبعينيات والثمانينيات حيث انخفضت كميات هطول الأمطار خلال تلك الفترة وهو ما أدى الى انخفاض كبير في موارد المياه والغطاء النباتي ، وزيادة تدهور الأراضي والتصحر مما أدى إلى فقدان الأراضي الصالحة للزراعة وانخفاض الإنتاج الزراعي، فضلاً عن فقدان المراعي ونضوب

[35] محمد الداه حمود الشيخ: معوقات التحول الديمقراطي في موريتانيا (1991-2014)، مصدر سبق ذكره، ص 164.

الماشية، مما أدى الى ارتفاع معدلات الفقر في المجتمعات الريفية الضعيفة وخلقت هجرة جماعية إلى المراكز الحضرية اذ ارتفعت نسبة الحضر من 27% في عام 1980 لتصل إلى 55٪ في عام 2019 علاوة على ذلك ، ,أثارت آثار الجفاف نزاعات بين المزارعين والرعاة في وادي نهر السنغال، مما أدى إلى الصراع بين السنغال وموريتانيا في عام 1989، وعلى الرغم من استعادة كميات هطول الأمطار السنوية في التسعينيات ، إلا أنها لا تزال أقل من المتوسط الوطني للقرن الماضي مع مزيد من حالات الجفاف المسجلة في 2005 و 2008 و 2010 و 2012 [36] .

وقد تسبب الجفاف في موريتانيا بأزمتين كبيرتين في عام 2011، اذ أدى إلى زيادة حادة في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والتي ظلت منذ ذلك الحين أعلى بكثير من قيمتها السابقة[37]، كما تسبب التصحر والجفاف الى عواقب اجتماعية اذ أدت إلى هجرات كارثية، وتصاعد النزاعات بين مستخدمي الموارد الطبيعية، كما تعد القضايا البيئية من بين الأسباب الجذرية لسرطان منطقة الساحل إذا تم تشخيصها ومعالجتها بشكل صحيح، فهي أيضًا جزء من الحلول[38].

المبحث الثالث: قياس الأثر التنموي البعدي بين الأعوام 2000–2015

يتطرق هذا المبحث الى مدى التقدم الذي احرزته موريتانيا في تحقيق اهداف الالفية ومدى انعكاس التدخلات التي اتخذتها موريتانيا للايفاء باهداف الالفية من خلال الأطر التشريعية والمؤسساتية والاستراتيجيات المرسومة على مؤشرات التنمية في هذه الحقبة

أولا: القضاء على الفقر المدقع والجوع: ان تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر انعكست اثارها بشكل إيجابي على مستوى الفقر اذ تراجعت نسبته الى 42 % في عام 2008 بعد ان كانت 46.7 % في عام 2004،

[36] Federal Ministry For Economic Cooperation and Development: **Climate Risk Profile: Mauritania** (German: 2021) p 2-5

[37] برنامج الأغذية العالمي: تقييم الحافظة القطرية موريتانيا: تقييم حافظة برنامج الأغذية العالمي (2011–2015) (روما: 2016) ص 6.

[38] Anime par Ibrahim Thiaw: Environment and sustainable development in Mauritania, https://www2.unccd.int/sites/default/files/inlinefiles/Mauritanie%20Envir%20et%20dev%20durable.pdf , p: 5.

وانخفضت نسبة الأسر الفقيرة من 39٪ عام 2004 إلى 35.1٪ عام 2008[39]، واستمر الانخفاض في نسبة الفقر الى ان وصل الى 31 % في عام 2014 وهو بذلك تراجع ب 11 نقطة مقارنة بمستواه المسجل في سنة 2008 أي ما يعادل 1.83 نقطة سنويا في المتوسط وهو ما يؤكد المسار الانحساري لهذه الظاهرة حيث وصل هذا التراجع 1.07 نقطة سنويا في المتوسط خلال الفترة 2000-2004 و 1.17 نقطة خلال الفترة 2004-2008[40]

شكل رقم (4) معدل الفقر في موريتانيا 2000-2014

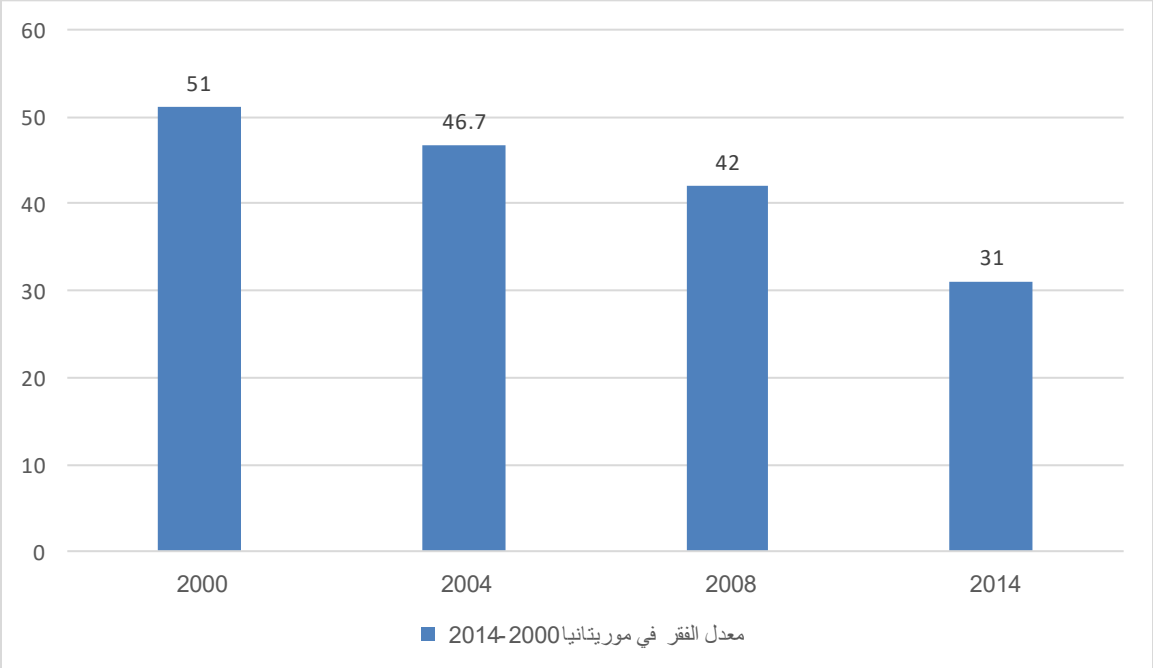

[39] International Monetary Fund: **Islamic Republic of Mauritania: Poverty Reduction Strategy Paper** (Washington, 2011) p: 24.

[40] سعدبوه سيداتي الركاد: **الفقر والفقراء في موريتانيا** (نواكشوط: المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، العدد 27، 2020) ص35 .

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى الشرح اعلاه

كما يظهر الشكل البياني تراجع نسبة الفقر ب 4.3 نقطة بين العامين 2000 و 2004 وهي الخطة الأولى من الاطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، وتبقى هذه النسبة دون هدف الخطة المحدد ب % 38,6. مع نهاية 2004.

وعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر الا ان هنالك تباين في الفقر بين الوسطين الحضري والريفي وهذا موضح في الشكل ادناه، اذ يظهر ان الفقر ما زال ظاهرة ريفية، فنسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر المطلق في سنة 2004 بلغت 59 % في الوسط الريفي مقابل 28,9% في الوسط الحضري ويظهر تحليل مؤشرات الفقر حسب وسط الإقامة بين 2000 و 2004 ان نسبة الفقر تراجعت في الوسط الريفي بينما ازدادت في الوسط الحضري انتقلت نسبة الافراد تحت خط الفقر المطلق من 28.5% سنة 2000 الى 28.9% سنة 2004 وهي زيادة طفيفة (0.4 نقطة)[41] وهذا يعني ان برامج محاربة الفقر خلال الفترة (2000–2004) تمكنت من تحسين الأوضاع المعيشية لفقراء الريف بينما لم تنجح في ذلك بالنسبة لفقراء الحضر الذي ظل وجهة لمهاجري الريف الباحثين عن فرص عمل او بفعل تدهور مقومات بقائهم في الريف مما خلق احياء فقيرة على هوامش المدن خصوصا في العاصمة نواكشوط، الا ان بين سنتي 2004 و 2008 تراجع مستوى الفقر في الوسط احضري وتفاقمه في الوسط الريفي اذ انخفض الفقر في الوسط الحضري بمقدار 8 نقاط من 28.9% سنة 2004 الى 20.8% سنة 2008 وعلى العكس من ذلك عرف الوسط الريفي تدهورا في المعيشة اذ ارتفعت نسبة الفقر بين 2004 و 2008 ب 0.4 % لتستقر عند 59.4 % سنة 2008، وفي الخطة الثالثة (2011–2015) شهد الوسط الريفي تحسن في ظروف معيشة السكن حيث ان نسبة الفقر في الريف هبطت ب 15 نقطة مئوية منتقلة من 59.4% سنة 2008 الى 44.4 % سنة 2014[42].

شكل رقم (5) الفقر في الوسطين الريفي والحضري 2000–2014

[41] يحيى ولد محمود ولد جدو: **الفقر وفعالية سياسات محاربته في موريتانيا: الاطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر نموذج** (نواكشوط: المجلة القانونية للقانون والاقتصاد، العدد 25، 2018) ص 102–105.

[42] سعدبوه سيداتي الركاد: **مصدر سبق ذكره**، ص35 .

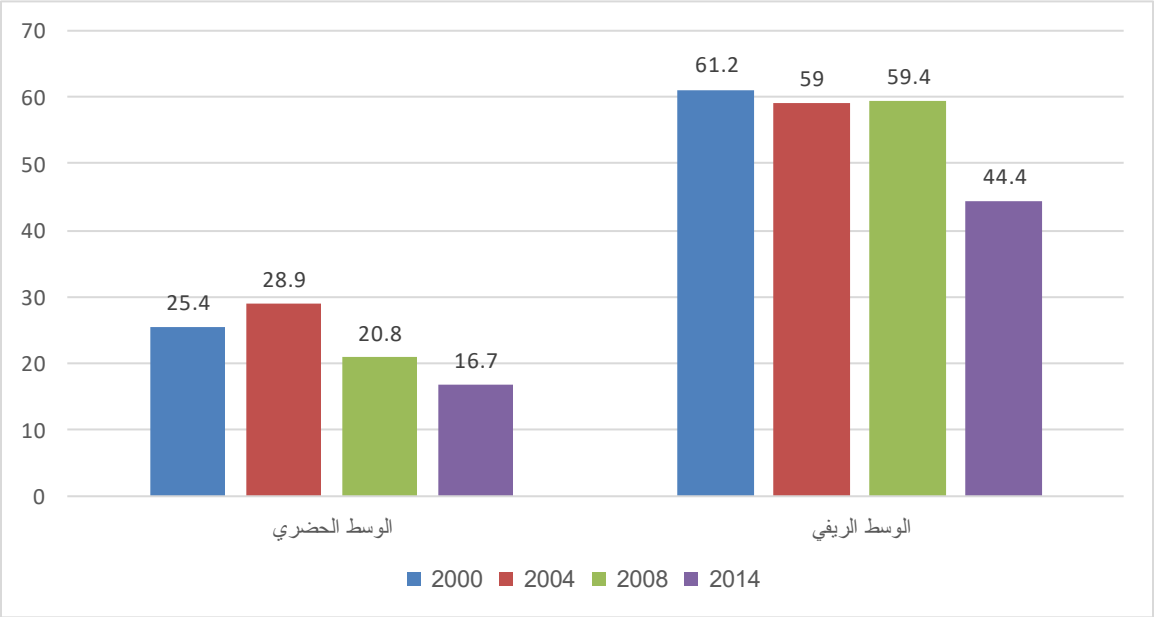

الشكل من تصميم الباحث استنادا الى الشرح اعلاه

نشير إلى أن النتائج الإيجابية بشكل عام، المحققة في هذه الخطة على مستوى مؤشرات الفقر في الوسطين الحضري و الريفي، تعود في جزء منها إلى القفزة التي حققها معدل النمو، حيث انتقل من 4.7% سنة 2010 ليصل إلى 6,4 %سنة 2014 متجاوزا بذلك هدف الخطة 4.7% و التي انعكست على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من 1036 دولارا سنة 2010 إلى 1260 دولارا سنة 2014 . إضافة إلى ما عرفته وتيرة التضخم على مدى الخطة الثالثة من انخفاض مستمر، حيث انتقل معدله السنوي من 5,7 % عام 2011 إلى 0,5 % عام 2015، وهو ما انعكس في انخفاض أسعار المواد الغذائية، والذي يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للفقراء[43].

ثانيا : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي: في هذا الهدف أحرزت موريتانيا تقدما ملحوظا اذ ارتفع معدل الولوج إلى التعليم ما قبل المدرسي، حسب التقرير حول وضعية النظام التربوي 2014، من 5,0 % في 2004 إلى 9,3 % في 2014 / 2015 وفي التعليم الأساسي تقدر نسبة التمدرس الخام ب 72,4 % في 2013 مقابل 68,4 % في 2000 و 44,7 % في 1988 وأظهرت نسبة التمدرس الخام للبنات منذ 2000 فارقا

[43] يحيى ولد محمود ولد جدو، مصدر سبق ذكره، ص 102–105.

لصالحهن أما في التعليم الثانوي العام فإن نسبة التمدرس الخام فكانت 30,9 % في 2013 مقابل 24,2 % في2000 [44].

أما بالنسبة لمعدل الالتحاق الصافي بالتعليم فقد ارتفع من 49 ٪ في عام 1990 إلى 73 ٪ في عام 2009 ، بزيادة قدرها 24 نقطة تقريبًا خلال الفترة، وتطور معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الابتدائي من 71.3٪ في 1994 إلى 84.4٪ في 2000 ثم 98.8٪ في 2009 ، أي زيادة بأكثر من 27 نقطة، بالنسبة لنسبة الأطفال الذين يبدأون السنة الأولى والذين يصلون إلى السنة الأخيرة من المدرسة الابتدائية ، فقد تغيرت بنسبة 50 ٪ خلال العام الدراسي 2001/2000 إلى 69.4٪ في 2009/2008 بتحسن واضح بنحو 20 نقطة، وشهد الإلمام بالقراءة والكتابة بشكل عام بين أولئك الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا تقدمًا متواضعًا ولكنه ثابت خلال العقدين الماضيين ، حيث ارتفع معدله من 45.8٪ في عام 1990 إلى 61.5٪ في عام 2008، وبالنسبة للفئة العمرية 15 إلى 24 عامًا ، ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من 69.7٪ في عام 2004 إلى 77.5٪ في عام 2008[45].

ثالثا: تعزيز المساواة بين الجنسين أحرزت موريتانيا خطوات متميزة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اذ عملت على تأطير ذلك لضمان مبدأ المساواة (الدستور ، قانون العقوبات ، اتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، القانون الذي يحدد حصة 20٪ للنساء في جميع القوائم الانتخابية، وما إلى ذلك) ، كما اطلقت موريتانيا البرنامج الوطني لتطوير قطاع التعليم، وهو استراتيجية وطنية تغطي الفترة 2002–2011 لضمان 'تعزيز تعليم الفتيات والمساواة بين المناطق'، ووفقا للبيانات تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الأساسي في عام 2001/2000، ومنذ ذلك الحين، كان معدل الالتحاق الإجمالي أعلى بالنسبة للفتيات، ففي عام 2008 كما في 2004، تفوق للفتيات على الأولاد بخمس نقاط[46]

الجدول رقم (1) التحاق الفتيات في التعليم 2000–2008

المؤشرات	2000	2001	2003	2007	2008

[44] International Monetary Fund: **Economic Development Documents** (Washington: 2018) p:10.

[45] الجمهورية الإسلامية الموريتانية: تقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موريتانيا (2010): (نواكشوط: 2010) ص 24.

[46] الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي: المراجعة الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة في موريتانيا (نواكشوط: 2019) ص 10.

نسبة البنات إلى الأولاد في التعليم الابتدائي	0.92	0.92	0.93	1.10	1.02
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للنساء من سن 15 إلى 24 (٪)	77	77	78	78	77.5

المصدر: الجمهورية الإسلامية الموريتانية: تقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موريتانيا (2010): (نواكشوط: 2010) ص 30.

فيما يتعلق بالتمثيل السياسي، تم اتخاذ خطوة مهمة باعتماد قانون أساسي في تموز 2006، أثناء 'الفترة الانتقالية' ، يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة في عملية صنع القرار يفرض هذا القانون حصة لا تقل عن 20٪ لتمثيل المرأة في كل قائمة بلدية وتشريعية وبذلك بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني 18٪ في عام 2007 ، مقابل 0٪ في عام 1992 و 4٪ في عام 2003 وفي مجلس الشيوخ يلغ عدد النساء 9 عضوات من اصل 56 عضوا، وعلى مستوى المجالس البلدية كان التقدم الأكثر أهمية 30٪ من أعضاء المجالس البلدية هم من النساء، وبلغ عدد النساء اللاتي تشغلن منصب عمدة 6 نساء من بين 218 عمدة، وبلغ عدد المستشارات في البلديات الى 1317 مستشارة من بين 3722 مستشارا بنسبة وصلت الى 35 %وخلال الثمانينيات ، كانت هناك امرأة واحدة على الأكثر وزيرة ، غالبًا ما تكون مسؤولة عن 'وضع المرأة'. على مدى العقدين الماضيين وحسب الظروف، ارتفع العدد إلى 3 أو 4 نساء من بين 25 أو 26 عضوًا في الحكومة، أي بمعدل 15٪ تقريبًا[47]

رابعا: تخفيض معدلات وفيات الأطفال : حققت موريتانيا تقدما في خفض معدل وفيات الرضع دون سن الخامسة، فانخفض من 113 في الألف عام 2000 إلى 96 بالألف عام 2010 ، حسب الذين يولدون في المراكز الصحية، وانخفض الى 83 بالالف في 2015، ويظهر الشكل البياني ادناه الانخفاض الملحوظ في معدل الوفيات، كما خفضت موريتانيا معدل الوفيات من 750 إلى 510 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة بين عامي 2008 و 2015، وعلى الرغم من الانخفاض الا انه لا يزال مرتفعا ويعود السبب في ذلك هذا ال عدم كفاية الطاقم الطبي (هناك 558 قابلة فقط 60٪ منهن يعملن في العاصمة نواكشوط)، وعدم كفاية

[47] الأمم المتحدة: برنامج مشترك لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في موريتانيا، متاح على الرابط: https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/MRT/Doc%20projet%20_PPF_Vsigne.pdf ، تأريخ الاطلاع 2022/6/22.

البنى التحتية الصحية (توجد مناطق نائية بدون مركز صحي)في حالة الطوارئ التوليدية ، غالبًا ما تكون النتيجة قاتلة للأم والطفل[48].

شكل رقم (5) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في موريتانيا 2000–2015(لكل الف مولود حي)

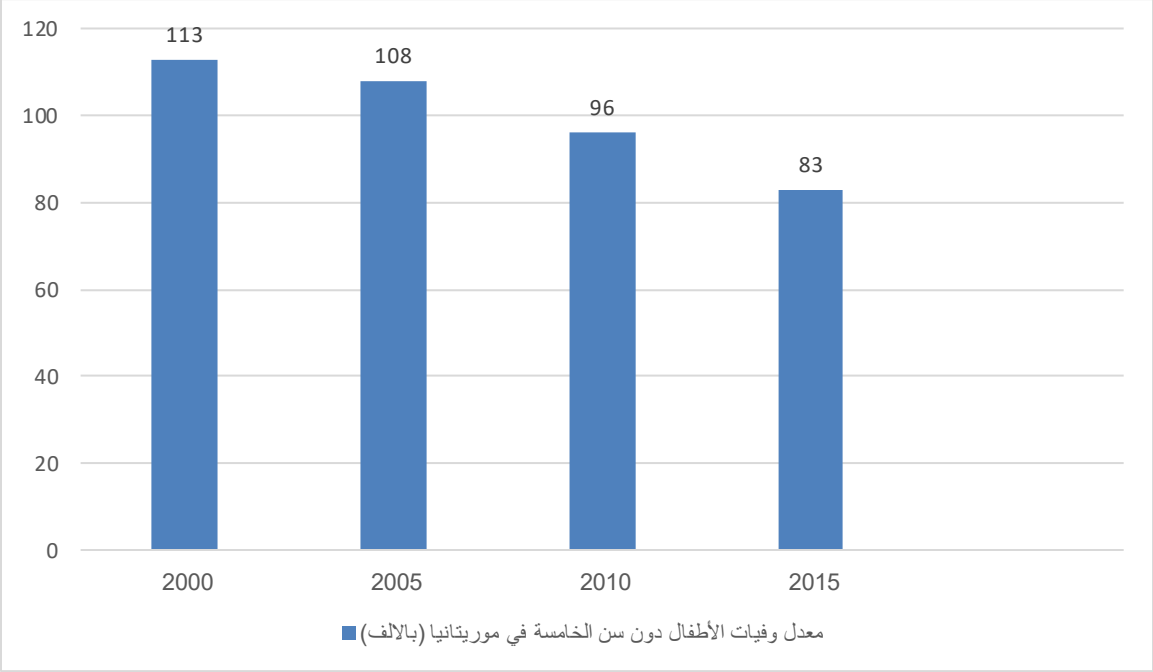

المصدر: البنك الدولي: معدل وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات (لكل 1000 مولود حي)، متاح على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT?locations=MR تأريخ الاطلاع 2022/6/6.

وأشار تقرير المراجعة الدورية لاهداف الالفية في موريتانيا الصادر في 2010 الى ارتباط الفجوات في وفيات الرضع والأطفال بالاختلافات في ظروف المعيشة والتغذية ، ومستوى تعليم الأم، ومكان الإقامة ، ومؤشر الثروة وجنس الطفل، فضلاً عن المستوى غير المرضي للمؤشرات الصحية بشكل عام فلا يزال الوصول إلى مياه الصنبور متواضعًا (20.7٪ في عام 2008) كما ان أقل من 7٪ لديهم مراحيض دافقة وأكثر من 45٪ ليس لديهم مراحيض. المياه والنظافة والصرف الصحي والتي لها دور حاسم في مجال الصحة، وخاصة فيما يتعلق بوفيات الرضع والأطفال، كما أشار التقرير الى ان الحالة التغذوية (سوء

[48] Mauritania still has a high maternal mortality rate, https://www.voaafrique.com/a/la-mauritanie-a-toujours-un-taux-de-mortalite-maternelle-extremement-eleve/3321868.html, 22/6/2022.

التغذية) بين عامي 2000 و 2008 يتراوح بين 12٪ في موسم العجاف و 8٪ خلال الفترات التي تليها حصاد، أما سوء التغذية الحاد الوخيم فيتراوح معدل انتشاره بين 1.6٪ و 0.5٪[49].

خامسا: تحسين الصحة الانجابية: اعدت موريتانيا البرنامج الوطني للصحة الإنجابية رسميًا في عام 1999، وركز البرنامج على ثلاث أولويات (الحد من وفيات الأمهات والمواليد، تعزيز المباعدة بين الولادات ، تعزيز الصحة الإنجابية للمواليد)، تم تسهيل إعادة التركيز على هذه الأولويات وتعزيزها من خلال الالتزام السياسي ودعم جميع الشركاء[50]

الا ان هذه الجهود لم تحسن من مؤشرات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة فهي باعثة على القلق، مع العلم أنه يمكن تجنب 30٪ من حالات وفيات الأمهات من خلال تعزيز تنظيم الأسرة، لذا طورت موريتانيا خطة تعافي بهدف زيادة انتشار وسائل منع الحمل من 10٪ في 2011 إلى 18.5٪ في 2018. بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما شرعت موريتانيا في تحويل المهام لتمكين الممرضات من توفير وسائل منع الحمل طويلة الأمد في المراكز الصحية وأثناء زيارات التوعية وتمكين الموظفين من المستوى الأدنى من تقديم الدورة الأولى من وسائل منع الحمل عن طريق الفم والحقن على مستوى المجتمع المحلي، وتدريب العاملين الصحيين غير الطبيين أو المتوسطين والسماح لهم بتولي مسؤولية بعض التدخلات المحددة التي تقتصر ممارستها على فئات من العاملين في مجال الصحة[51]

سادسا: مكافحة فيروس المناعة البشرية: شهدت موريتانيا تقدما ملحوظا في مكافحة مرض السيدا اذ عملت على تأطير مكافحة هذا المرض فتم تأسيس اللجنة الوطنية لمكافحة مرض السيدا في عام 2003 تضم العديد من الشركاء (القطاع العام المتمثل بالوزارات المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والعلماء وممثلي حاملي هذا الفيروس أي الفاعلين الدينيين والشركاء الدوليين الممولين للحملات والبرامج التوعوية)، وتعمل الأمانة التنفيذية لمكافحة فيروس السيدا على تنسيق ومتابعة عمل اللجنة، واهم مهامها هي إقامة البرامج التوعوية للوقاية من هذا المرض والتحسيسية للكشف المبكر، ومتابعة فتح المراكز الجديدة للتحسس

[49] الجمهورية الإسلامية الموريتانية: تقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موريتانيا (2010)، مصدر سبق ذكره، ص 34.

[50] Ministry of Health and Social Affairs, Di agnosis Of The Reproductive Health Situation In Mauritania, (Nouakchott: 2011) P: 8-10.

[51] USAID: Repostioning Epositioing Family Planning In Mauritania (Washington: 2015) P:7.

والعلاج وتوفير العلاجات للمصابين، واضافة الى التأطير المؤسسي لمكافحة هذا المرض عملت اللجنة الوطنية لمكافحة السيدا على وضع الخطة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة السيدا(2011 – 2015) والتي تندرج ضمن الرؤية العالمية الجديدة الهادفة إلى الوصول إلى أهداف الألفية في أفق 2015 بدعم من شركائها في برنامج الأمم المتحدة الموحد لمحاربة السيدا وقد ركزت على التوعية وتعبئة المجتمع حول وسائل الوقاية من الفيروس وسبل انتقاله، وتشجيع الكشف الطوعي مع مجانية التكفل ولا مركزيته[52]، وقد انعكست هذه الجهود إيجابيا على معدل الإصابة بهذا المرض، اذ اشارت الأمانة التنفيذية الوطنية لمكافحة السيدا إلى أن نسبة انتشار السيدا كانت قد بلغت 0.7 % سنة 2014، ثم تراجعت سنة 2017 لتبلغ اقل من 0.3 % من مجموع السكان وبمختلف الفئات العمرية[53]، وقد أظهرت بيانات الأمم المتحدة التراجع في معدل انتشار فيروس الايدز في موريتانيا (اجمالي % من السكان في الشريحة العمرية 15–49 عاما) وكما موضح بالشكل البياني ادناه

[52] الوكالة الوطنية الموريتانية للانباء: ورشة للمصادقة على المخطط الوطني لمتابعة وتقييم الأمراض المنتقلة عن طريق الجنس، متاح على الرابط: https://www.ami.mr/Depeche-29011.html تأريخ الاطلاع 2022/6/22.

[53] وزارة الصحة الموريتانية: تخليد اليوم العالمي لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة(السيدا)، متاح على الرابط: https://www.sante.gov.mr/?p=3313 تأريخ الاطلاع 2022/6/22.

شكل (6) معدل انتشار (الايدز) في موريتانيا من اجمالي السكان2000-2015 (%) الشريحة العمرية 49-15

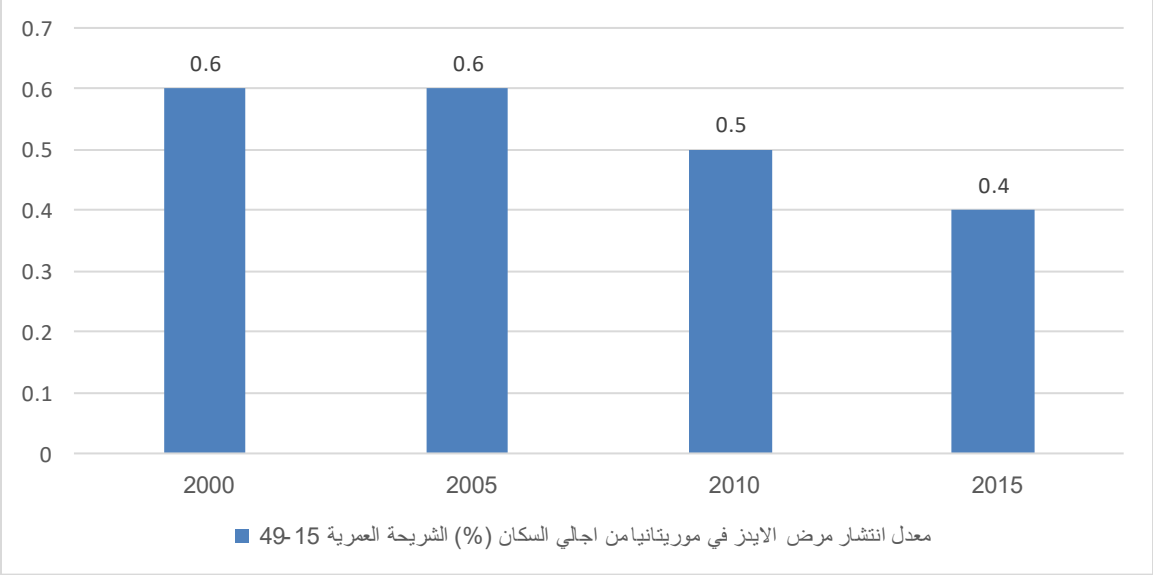

الشكل من اعداد الباحث استناد الى: البنك الدولي: معدل انتشار فيروس الايدز في موريتانيا (اجمالي % من السكان للشريحة العمرية 15-49 عام)، متاح على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.AIDS.ZS?locations=MR، تأريخ الاطلاع 2022/6/22.

سابعا: كفالة الاستدامة البيئية: يعترف هذا الهدف بالحاجة إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية ولتنفيذ هذا الدمج اتخذت موريتانيا العديد من الخطوات منها التصديق على الاتفاقيات البيئية التي اكدت على ضرورة دمج الأبعاد البيئية في جميع السياسات الوطنية والقطاعية، وانطلاقا من المبدأ، اعتمدت موريتانيا في عام 2000 قانونًا بشأن مدونة البيئة وفي 2006 ، تم إنشاء هيكل وزاري (كتابة الدولة لرئيس الوزراء) مسؤول عن الإدارة الشاملة للمشاكل البيئية، ومن أجل تحسين الإدارة المؤسسية لقضية البيئة / التنمية. تم اعتماد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لعام 2015 في أكتوبر 2006، والتي تهدف إلى دمج المبادئ المختلفة للاستدامة البيئية في سياسات التنمية في البلاد، وتم اعتماد خطة عمل وطنية للبيئة، مصحوبة بخطة لمكافحة التصحر في عام 2006 كما صدر قانون جديد للغابات عام 2007، بالإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس الوزراء في 2008 خطة عمل استراتيجية تهدف إلى الحفاظ المستدام على البيئة[54]

[54] Mansour Abdelkader Ould Mohamed Salek: Analysis of Environmental Integration in Sectoral Policies in Mauritania, 2010, available at
: https://www.unpei.org/files/sites/default/files/e_library_documents/rapport%20iepp.pdf , p:4

وعلى الرغم من هذه التدخلات الا ان هنالك انخفاض كبير في مساحة الغابات اذ انخفضت من 0.40٪ من الأراضي الوطنية في عام 1990 إلى 0.30٪ في عام 2000 و 0.20٪ في عام 2006، أي معدل إزالة الغابات حوالي 2.5٪ سنويا ويؤدي هذا الاستغلال المفرط للغابات إلى إزالة الغابات سنويًا لحوالي 70000 هكتار ، بينما تظل جهود إعادة التحريج السنوية في نفس الوقت أقل من 5000 هكتار، وفيما يتعلق بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، تشير إلى انخفاض طفيف بين عامي 1990 و 2004 بالنسبة للفرد ، فيما يتعلق باستهلاك المواد التي تدمر طبقة الأوزون ، يمكن ملاحظة أن موريتانيا صدقت في عام 1994 على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال المتعلقين بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون بالإضافة إلى تعديلات لندن وكوبنهاجن ومونتريال في 22 يوليو 2005، وتم تنفيذ عدد قليل من المشاريع أو يجري تنفيذها ، ولا سيما بدعم من التعاون الفرنسي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، للوفاء بالمعايير المنصوص عليها في هذه الاتفاقات الدولية[55].

شكل رقم (7) مساحة الغابات في موريتانيا 2000-2015

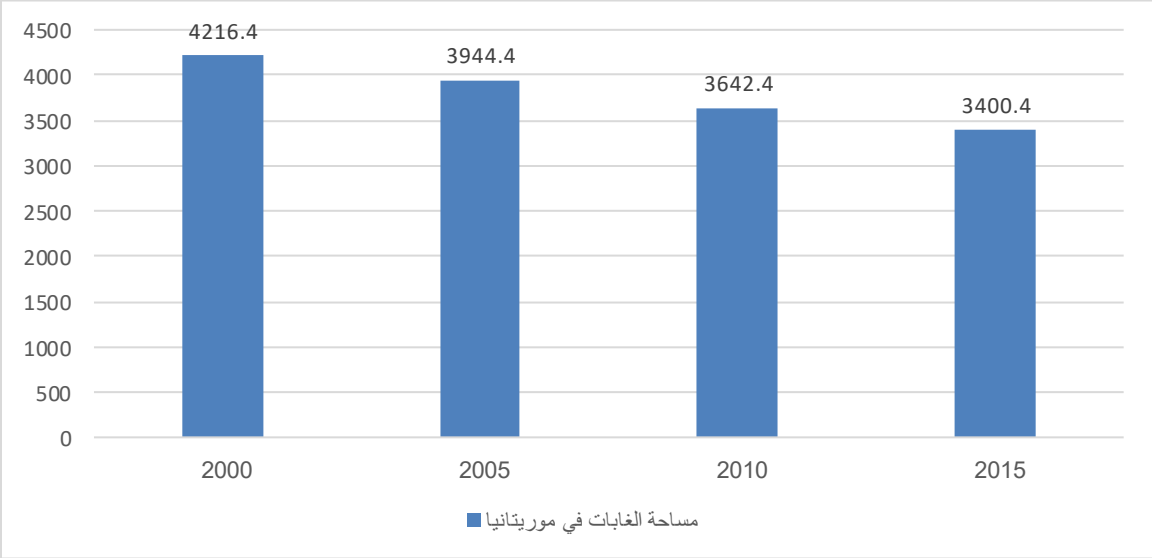

الشكل من اعداد الباحث استناد الى بيانات البنك الدولي: مساحة الغابات في موريتانيا (كيلو متر مربع)، متاح على الرابط: https://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.FRST.K2?locations=MR تأريخ الاطلاع 2022/6/22.

[55] الجمهورية الإسلامية الموريتانية: تقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موريتانيا (2010): مصدر سبق ذكره، ص 37.

الخاتمة: يلاحظمما سبق ان موريتانيا عملت على موائمة تشريعاتها الداخلية بما يتناسب مع اهداف الالفية وكان ذلك من خلال ادماج تلك الأهداف بالاطر (التشريعية والقانونية ، المؤسسية، البرامج، والاستراتيجيات...)، وكذلك الولوج الى الشراكات العالمية من خلال الانضمام الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية الامر الذي يمكنها من رفد مسيرتها التنموية بركيزة الدعم المادي والتكويني، الا ان التحديات التنموية وبكافة ابعادها (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، البيئية) التي مرت بها البلاد حالت دون تحقيق تلك الأهداف وهو ما انعكس سلبا على المؤشرات التنموية الامر الذي جعل موريتانيا في مستويات منخفضة من التنمية وفقا للتقارير العالمية، وقد توصل البحث الى عددا من الاستنتاجات أهمها:

1- عملت موريتانيا من خلال الجهود التي بذلتها وفي عدة اطر ومجالات على الإيفاء بالالتزامات التي أدرجت بإعلان اهداف الالفية وشملت تلك الجهود مجالات عدة (الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والبيئية) بما يغطي الأهداف التي جاء بها الإعلان.

2- واجهت الجهود التي بذلتها موريتانيا العديد من التحديات وعلى مجالات عديدة تسببت في تعثر الإيفاء بشروط اعلان الالفية، وتباين أثر تلك التحديات على التنمية وعلى انجاز تلك الأهداف والايفاء بالشروط فبعضها كان له الأثر الكبير وخاصة التحديات الاقتصادية والتي تشكل الركيزة المادية التي تقوم عليها التنمية.

3- ان بيان التقدم في التنمية من عدمه او بيان مستوى الإيفاء باهداف اعلان الالفية من عدمه يتضح من خلال المؤشرات (لغة الأرقام) لذا تبين ان موريتانيا ومن خلال المؤشرت المتاحة نجحت وبشكل محدود بالايفاء ببعض اهداف الالفية نتيجة للتحديات التي واجهتها.

Conclusion:

From the foregoing, it is noted that Mauritania has worked to harmonize its internal legislation in line with the Millennium Goals, and that was by integrating these goals into the frameworks (legislative, legal, institutional, programs, and strategies...), as well as accessing global partnerships by joining international and regional conventions and treaties. This enables it to support its development process with material and formative support. However, the developmental

challenges and all their dimensions (social, economic, political, environmental) that the country went through prevented the achievement of these goals, which was reflected negatively on the development indicators, which made Mauritania at low levels. of development according to international reports, and the research reached a number of conclusions, the most important of which are:

1- Mauritania has worked through the efforts it has made in several frameworks and fields to fulfill the commitments included in the Millennium Goals Declaration.

2- The efforts made by Mauritania faced many challenges in many areas that caused the failure to fulfill the conditions of the Millennium Declaration, and the varying impact of those challenges on development and the achievement of those goals and the fulfillment of the conditions.

3- The indication of progress in development or whether or not the level of fulfillment of the goals of the Millennium Declaration is evident through the indicators (the language of numbers). Therefore, it was found that Mauritania, through the available indicators, succeeded in a limited way in fulfilling some of the Millennium Goals as a result of the challenges it faced.

المصادر

الدوريات العلمية:

1.الركاد ، سعدبوه سيداتي: **الفقر والفقراء في موريتانيا** (نواكشوط: المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، العدد 27، 2020).

2.ولد اسلم، محمد احيد: البطالة في موريتانيا: آليات الحل (القاهرة: مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 72–73، 2016)

3.ولد اسلم، محمد احيد: **الفقر في مدينة نواكشوط (دراسة تحليلية)** (القاهرة: مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 53–54، 2011).

4. ولد بلاتي، محمد المختار: جريمة الرق في القانون الموريتاني بين المبادئ الدستورية والقوانين المجرمة للاستعباد (الجزائر: مجلة دراسات في حقوق الانسان، العدد 2، 2021).

5.ولد جدو، يحيى ولد محمود: **الفقر وفعالية سياسات محاربته في موريتانيا: الاطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر نموذج** (نواكشوط: المجلة القانونية للقانون والاقتصاد، العدد 25، 2018)

الاطاريح والرسائل:

1. الشيخ، محمد الداه حمود: معوقات التحول الديمقراطي في موريتانيا (1991–2014) (القاهرة: أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017)

التقارير والاستراتيجيات

1. الأمم المتحدة: اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة) الردود على قائمة القضايا والاسئلة المطروحة لغرض النظر في التقرير الاولي لموريتانيا (نيويورك: 2007)

2. برنامج الأغذية العالمي: تقييم الحافظة القطرية موريتانيا: تقييم حافظة برنامج الأغذية العالمي (2011–2015) (روما: 2016)

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقييم تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز المساواة بين الجنسين (نيويورك: 2020)

4. البنك الدولي: تحويل التحديات إلى فرص من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الرفاه المشترك (دراسة تشخيصية منهجي عن موريتانيا) (واشنطن: 2017)

5. البنك الدولي: مشروع دعم قطاع التعليم الأساسي في موريتانيا: تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج (واشنطن: 2019)

6. الجمعية العامة للأمم المتحدة: تقرير المقرر الخاص المعني بالاشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري: بعثة المقرر الخاص الى موريتانيا (نيويورك: مجلس حقوق الانسان، 2009)

7. الجمهورية الإسلامية الموريتانية: تقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موريتانيا (2010): (نواكشوط: 2010)

8. الجمهورية الإسلامية الموريتانية: تقويم تنفيذ موريتانيا لتوصيات برنامج عمل بيجينك (نواكشوط: كتابة الدولة لشؤون المرأة، 2004)

9. الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي: المراجعة الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة في موريتانيا (نواكشوط: 2019)

10. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا): تنفيذ برنامج العمل الخاص بالبلدان العربية الأقل نموا للعقد 2011–2020 (بيروت: الأمم المتحدة، 2018)

11. مجلس حقوق الانسان: تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة (15) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان (موريتانيا) (جنيف: الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2010).

12. مشروع مرقبة الحوكمة في غرب افريقيا، تقرير دولة الحكم في غرب افريقيا: موريتانيا (نيجيريا: 2011).

13. وزارة البيئة والتنمية المستدامة: الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة 2000 (نواكشوط: الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2000).

14. وزارة البيئة والتنمية المستدامة: **الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على المناطق الرطبة في موريتانيا** (نواكشوط: الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2014)

15. وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة: الإستراتيجية الوطنية لإضفاء الطابع المؤسسي على النوع الاجتماعي (نواكشوط: 2015)

16. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية: الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية: (نواكشوط: لجنة الاشراف على الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، 2013)

17. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية: الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية: (نواكشوط: لجنة الاشراف على الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، 2013)

18. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية: الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر خطة العمل 2011–2015 (نواكشوط: 2010)

19. وزارة الصحة الموريتانية: الخطة الوطنية للتنمية الصحية 2012–2020 (نواكشوط: 2011)

20. اليونيسيف: تقرير موريتانيا (آمال وتحديات) (نواكشوط: الأمم المتحدة، 2019).

الانترنت

1. الأمم المتحدة: برنامج مشترك لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في موريتانيا، متاح على الرابط: https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/MRT/Doc%20projet%20_PPF_Vsigne.pdf ، تأريخ الاطلاع 2022/6/22.

2. الجمهورية الإسلامية الموريتانية: المادة الأولى من الدستور، متاح على الرابط:
https://menarights.org/sites/default/files/2016-11/MRT_Constitution_AR_0.pdf تأريخ الاطلاع 2022/6/22.
3. الجمهورية الإسلامية الموريتانية: النظام القانوني للجمهورية الإسلامية الموريتانية، متاح على الرابط:
http://www.arabwomenlegal-emap.org/DocArablegislation/LCP%20MAURITANIA_ar_2016.pdf تأريخ الاطلاع 2022/6/22.
4. الجمهورية الإسلامية الموريتانية: مفوضية حقوق الانسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني (إنجازات المفوضية)، متاح على الرابط: http://www.cdhah.gov.mr/ar/index.php/ar/2015-06-13-17-09-31/12-2015-19-14-12-11-04 تأريخ الاطلاع 2022/6/22.
5. الجمهورية الإسلامية الموريتانية: وزارة البيئة والتنمية المستدامة (القوانين والمراسيم)، متاح على الرابط:
#http://www.environnement.gov.mr/ar/index.php/reglementation/lois تأريخ الاطلاع 2022/6/22.
6. محمد الراظي بن صدفن: القبيلة والدولة في موريتانيا وجدلية الصراع، الصحراء ميديا، متاح على الرابط:
https://www.saharamedias.net/72518-%D8%A7%D9%9-%D8%A7/ تأريخ الاطلاع 2022/6/10.
7. وزارة البيئة والتنمية المستدامة (قسم الاتفاقيات): اتفاقية ابيدجان، متاح على الرابط:
http://www.environnement.gov.mr/ar/index.php/reglementation/conventions-int-d-abidjan تأريخ الاطلاع 2022/6/22.
8. وزارة الصحة الموريتانية: تخليد اليوم العالمي لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة(السيدا)، متاح على الرابط:
https://www.sante.gov.mr/?p=3313 تأريخ الاطلاع 2022/6/22.
9. الوكالة الوطنية الموريتانية للانباء: ورشة للمصادقة على المخطط الوطني لمتابعة وتقييم الأمراض المنتقلة عن طريق الجنس، متاح على الرابط: https://www.ami.mr/Depeche-29011.html تأريخ الاطلاع 2022/6/22.
10. اليونسيف، تقرير واقع الصحة في موريتانيا 2019، متاح على الرابط:
https://www.unicef.org/mauritania/media/1301/file/Fact%20Sheet%20Mauritania%20EN.pdf تأريخ الاطلاع 2022/6/19.
11. **الجرائد:**
1. الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد 1270، 2012.

المصادر باللغة الأجنبية:

1. Federal Ministry For Economic Cooperation and Development: **Climate Risk Profile: Mauritania** (German: 2021)
2. International Monetary Fund: **Economic Development Documents** (Washington: 2018)
3. International Monetary Fund: **Islamic Republic of Mauritania: Poverty Reduction Strategy Paper** (Washington, 2011)
4. Ministry of Health and Social Affairs, Di agnosis Of The Reproductive Health Situation In Mauritania, (Nouakchott: 2011)

5. USAID: Repostioning Epositioing Family Planning In Mauritania (Washington: 2015)
6. World Bank Group**: Mauritania Transforming the Jobs Trajectory for Vulnerable Youth Authorized (**Washington**:** 2017)
7. Mansour Abdelkader Ould Mohamed Salek: Analysis of Environmental Integration in Sectoral Policies in Mauritania, 2010, available at: https://www.unpei.org/files/sites/default/files/e_library_documents/rapport%20iepp.pdf
8. Mauritania still has a high maternal mortality rate, https://www.voaafrique.com/a/la-mauritanie-a-toujours-un-taux-de-mortalite-maternelle-extremement-eleve/3321868.html,
9. Anime par Ibrahim Thiaw: Environment and sustainable development in Mauritania: challenges and opportunities, https://www2.unccd.int/sites/default/files/inline-files/Mauritanie%20Envir%20et%20dev%20durable.pdf .
10. Kirsten Accoe: Action research and health system strengthening: the case of the health sector support programme in Mauritania, West Africa, https://health-policy-systems.biomedcentral.com/track/pdf/10.1186/s12961-020-0531-1.pdf

Human Rights Committee: The violation of the right to education in Mauritania following the sale of public school lands, Mauritania Review - July 2019, https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/MRT/INT_CCPR_CSS_MRT_35109_E.pdf

resources

Scientific periodicals:

1 .Reggad, Saadbouh Ladies: Poverty and the Poor in Mauritania (Nouakchott: Mauritanian Journal of Law and Economics, Issue 27, 2020).

2 .Ould Aslam, Mohamed Ahid: Unemployment in Mauritania: Solution Mechanisms (Cairo: Arab Economic Research Journal, Arab Association for Economic Research, Issues 72-73, 2016)

3 .Ould Aslam, Mohamed Ahid: Poverty in the city of Nouakchott (analytical study) (Cairo: Arab Economic Research Journal, Arab Association for Economic Research, No. 53-54, 2011).

4 .Weld Blati, Mohamed El Mokhtar: The Crime of Slavery in Mauritanian Law Between Constitutional Principles and Laws Criminalizing Enslavement (Algeria: Journal of Studies in Human Rights, No. 2, 2021).

5 .Ould Jeddou, Yahya Ould Mahmoud: Poverty and the Effectiveness of Policies to Combat It in Mauritania: The Strategic Framework for Fighting Poverty as a Model (Nouakchott: Legal Journal of Law and Economics, No. 25, 2018)

Theses and letters:

1 .Al-Sheikh, Mohamed Dah Hammoud: Obstacles to Democratic Transition in Mauritania (1991-2014) (Cairo: Unpublished PhD thesis, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, 2017)

Reports and strategies

1 .United Nations: Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW Committee) Responses to the list of issues and questions for the purpose of consideration of the initial report of Mauritania (New York: 2007)

2 .WFP: Country Portfolio Evaluation Mauritania: WFP Portfolio Evaluation (2011-2015) (Rome: 2016)

3 .UNDP: Evaluation of UNDP Interventions in Promoting Gender Equality (New York: 2020)

4 .The World Bank: Transforming Challenges into Opportunities to End Poverty and Promote Shared Prosperity (Systematic Diagnostic Study on Mauritania) (Washington: 2017)

5 .World Bank: Basic Education Sector Support Project in Mauritania: Implementation Completion Report and Results (Washington: 2019)

6 .United Nations General Assembly: Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Racism and Racial Discrimination: Mission of the Special Rapporteur to Mauritania (New York: Human Rights Council, 2009)

7 .The Islamic Republic of Mauritania: Report on Progress towards the Achievement of the Millennium Development Goals in Mauritania (2010): (Nouakchott: 2010)

8 .The Islamic Republic of Mauritania: Evaluation of Mauritania's Implementation of the Recommendations of the Beijing Action Program (Nouakchott: State Secretariat for Women's Affairs, 2004)

9 .The Mauritanian Network for Social Action: Voluntary National Review of the Sustainable Development Goals in Mauritania (Nouakchott: 2019)

10 .Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA): Implementation of the Action Program for the Least Developed Arab Countries for the Decade 2011−2020 (Beirut: United Nations, 2018)

11 .Human Rights Council: a compilation of information prepared by the Office of the High Commissioner for Human Rights in accordance with paragraph (15) of the annex to the Human Rights Council Resolution (Mauritania) (Geneva: United Nations General Assembly, 2010).

12 .The West African Governance Monitor Project, Report of the State of Governance in West Africa: Mauritania (Nigeria: 2011).

13 .Ministry of Environment and Sustainable Development: National Strategy for Environmental Protection 2000 (Nouakchott: Islamic Republic of Mauritania, 2000).

14 .Ministry of Environment and Sustainable Development: National Strategy for the Preservation of Wetlands in Mauritania (Nouakchott: Islamic Republic of Mauritania, 2014)

15 .Ministry of Social Affairs, Childhood and Family: National Strategy for the Institutionalization of Gender (Nouakchott: 2015)

16 .Ministry of Economic Affairs and Development: National Strategy for Social Protection: (Nouakchott: Supervisory Committee for the National Strategy for Social Protection, 2013)

17 .Ministry of Economic Affairs and Development: National Strategy for Social Protection: (Nouakchott: Supervisory Committee for the National Strategy for Social Protection, 2013)

18 .Ministry of Economic Affairs and Development: Strategic Framework for Fighting Poverty Action Plan 2011−2015 (Nouakchott: 2010)

19 .Mauritanian Ministry of Health: National Health Development Plan 2012−2020 (Nouakchott: 2011)

20. UNICEF: Mauritania Report (Hopes and Challenges) (Nouakchott: United Nations, 2019).

The Internet

1 .The United Nations: A joint program to enhance the political participation of women in Mauritania, available at: https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/MRT/Doc%20projet%20_PPF_Vsigne.pdf, accessed 6/22/ 2022.

2 .The Islamic Republic of Mauritania: Article 1 of the Constitution, available at: https://menarights.org/sites/default/files/2016−11/MRT_Constitution_AR_0.pdf, accessed 6/22/2022.

3 .The Islamic Republic of Mauritania: The legal system of the Islamic Republic of Mauritania, available at the link: http://www.arabwomenlegal-emap.org/DocArablegislation/LCP%20MAURITANIA_ar_2016.pdf, accessed 6/22/2022.

4 .The Islamic Republic of Mauritania: Commission for Human Rights, Humanitarian Action and Relations with Civil Society (the Commission's achievements), available at the link: http://www.cdhah.gov.mr/ar/index.php/ar/2015-06-13- 17-09-31/12-2015-04-11-12-14-19 Accessed 6/22/2022.

5 .The Islamic Republic of Mauritania: Ministry of Environment and Sustainable Development (Laws and Decrees), available at the link: http://www.environnement.gov.mr/ar/index.php/reglementation/lois#, accessed 6/22/2022.

6 .Muhammad al-Razi ibn Sadafn: The Tribe and the State in Mauritania and the Dialectic of Conflict, Sahara Media, available at the link: https://www.saharamedias.net/72518-%D8%A7%D9%9-%D8%A7/ View date 10 /6/2022.

7 .Ministry of Environment and Sustainable Development (Conventions Section): Abidjan Convention, available at the link: http://www.environnement.gov.mr/ar/index.php/reglementation/conventions-int -d-abidjan, date of access 22/6 / 2022.

8 .The Mauritanian Ministry of Health: Commemorating the World Day to Combat AIDS, available at the link: https://www.sante.gov.mr/?p=3313, accessed 6/22/2022.

9 .The Mauritanian National News Agency: A workshop to endorse the national plan for follow-up and evaluation of sexually transmitted diseases, available at the link: https://www.ami.mr/Depeche-29011.html, accessed 6/22/2022.

10. UNICEF, Mauritania Health Report 2019, available at: https://www.unicef.org/mauritania/media/1301/file/Fact%20Sheet%20Mauritania%20EN.pdf, accessed 6/19/2022.